الصهيونيين. وكان على رأس المعارضين للاتفاقية والمطالبين بانهائها، القنصل الالماني العام في القدس، الذي أوضح، في مذكرة بعث بها في مطلع سنة ١٩٣٨ الى وزارة الخارجية، ان التسهيلات التي تقدمها الهعفراه بتشجيع هجرة اليهود الالمان الى فلسطين، ونقل اموالهم اليها، تقدم دعماً كبيراً لفكرة اقامة الدولة اليهودية في فلسطين، التي طرحت آنذاك مع تقديم مشروع التقسيم، وهو ما يتنافى مع أسس السياسة الالمانية، المعارضة لاقامة دولة يهودية[٧٢]. كما ان هذه التسهيلات قد تؤدي، اذا كشفت، الى فقدان التعاطف العربي مع المانيا[٧٣]. ولكن، في مقابل ذلك، كان مكتب الرايخ لرقابة العملة الاجنبية قد أبدى، في اواخر سنة ١٩٣٨، تأييده للاتفاقية وطالب بتوسيع نطاقها، نظراً لتحسينها ميزان المدفوعات الالماني، بواسطة تشجيع الصادارت الالمانية؛ وذلك اضافة الى تشجيع الهجرة اليهودية[٧٤]. واحيلت هذه الخلافات في وجهات النظر على هتلر نفسه، فقرر ان الهجرة اليهودية ينبغي ان تستمر[٧٥]. ولذلك، راحت دائرة التخطيط الاقتصادي تقدم المشاريع لتعديل اتفاقية الهعفراه، بصورة يمكن ان تؤدي الى تشجيع هجرة واسعة لفقراء اليهود، دون اغنيائهم الذين ينبغي ان تبقى اموالهم في المانيا[٧٦]. واستمرت المشاورات حول هذه الاقتراحات فترة طويلة، دون أية نتيجة[٧٧]؛ وبقيت الاتفاقية سارية المفعول، الى ان توقف العمل بموجبها تلقائياً مع نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ودون ان تلغى رسمياً[٧٨].

نتائج اتفاقية الهعفراه

نجمت عن اتفاقية الهعفراه فوائد جمة للصهيونيين، في اكثر من مجال، أدت الى تدعيم قوة الوطن القومي اليهودي وزيادة حجمه، بنسب واشكال لم يعهدها حتى ذلك الوقت. فقد نجم عن تسهيلات الهجرة التي انطوت عليها الاتفاقية زيادة عدد المهاجرين اليهود بشكل ملحوظ، فدخل فلسطين، خلال السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣، نحو ٤٣٨٠٠ مهاجر، مقابل ما معدله نحو ١٥٠٠ خلال السنوات ١٩١٩ ـ ١٩٣١. واحضر اولئك معهم الى فلسطين، ضمن اطار الهعفراه، بعد ان فقدوا ما يتراوح بين ثلثين او ثلاثة ارباع قيمة ممتلكاتهم، نتيجة لمصادرات السلطات الالمانية من جهة و «عمولات» المؤسسات الصهيونية من جهة ثانية[٧٩]، نحو ١٣٩,٦ مليون مارك (٨,١ ملايين ليرة فلسطينية)، وذلك خلال السنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩[٨٠]. ومن هذه الاموال، أدخل الى فلسطين خلال السنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦، نحو ٨١ مليون مارك (٤,٧ ملايين ليرة فلسطينية)[٨١]، وهو مبلغ ضخم بمقاييس تلك الايام، يعادل نحو ٤٥ بالمئة من كافة مصاريف حكومة الانتداب خلال السنوات نفسها (١٠,٢ ملايين ليرة فلسطينية)[٨٢]، ونحو ٧٥ بالمئة من مجموع ما صرفته كيرن هايسود على الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال ١٥ سنة، ١٩٢١ ـ ١٩٣٦ (٦,٢٥ ملايين ليرة فلسطينية)[٨٣]. كذلك، اضاف المهاجرون اليهود الالمان عنصراً بشرياً جديداً الى المستوطنين الصهيونيين في فلسطين، اذ كان معظمهم من ابناء الطبقة المتوسطة المثقفين، وكثر بينهم اصحاب المهن الاكاديمية، الذين قدر عددهم بنحو ٦٧٠٠ شخص[٨٤]، غالبيتهم من الاطباء (لدرجة حملت سلطات الانتداب على اصدار قانون، في اواخر ١٩٣٥، فرضت بموجبه قيوداً على دخول اصحاب المهن الطبية الى فلسطين) والمحامين والمهندسين والصناعيين[٨٥]، الذين ساهموا في انشاء مشاريع وصناعات جديدة. وكان وايزمان قد اهتم، ايضا، بشكل خاص، باقناع عدد من العلماء اليهود الالمان بالهجرة الى فلسطين، ونجح في حمل بعضهم على القيام